الصباح الاقتصادية
12
العدد 2570 - السنة التاسعة
الأربعاء 19 ذي الحجة 1437 - الموافق 21 سبتمبر 2016
Wednesday 21 September 2016 - No.2570 - 9th Year

محللان ماليان أكدا أنه يؤثر بشكل سلبي ومباشر على نحو 50 في المئة من الأسهم المدرجة

تراجع البورصة إثر غياب المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية

- الهاجري: العديد من المتعاملين اتجهوا إلى أسواق مالية إقليمية مجاورة بشكل مؤقت
- ترقب وانتظار المتعاملين لاتمام بيع صفقة «أمريكانا» كان أبرز سمات تعاملات السوق خلال الجلسات الماضية
- الطراح: التعاملات تشهد منذ منتصف العام الحالي دخولا محدودا لكثير من المحافظ المالية
- الحالة النفسية للمتعاملين لم تعد كما كانت بسبب التراجعات المتتالية التي تشهدها البورصة منذ شهر رمضان وسط مضاربات وجني أرباح سريعة

كميات الأسهم والصفقات تشير إلى أن الأسهم الرخيصة التي لا تتجاوز قيمتها السعرية 50 فلسا هي التي تقود دفة السوق

أكد محللان ماليان كويتيان أن سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) يعاني غيابا شبه متعمد للمحافظ المالية والصناديق الاستثمارية ما يؤثر بشكل سلبي ومباشر على نحو 50 بالمئة من الأسهم المدرجة.

وقال المحللان في لقاءين منفرقين مع وكالة الأنباء الكويتية (كونا) أمس الثلاثاء ان هناك عوامل ساهمت في تدني الأرقام المحققة في بورصة الكويت منها (ايقاف المشتقات علاوة على شح السيولة وغياب كبار صناع السوق وتفاقم ظاهرة الانسحابات).

وأوضحا أن تعاملات السوق تشهد تراجعا في أحجام القيم المتداولة يوميا والتي لا تتخطى 10 ملايين دينار كويتي وهو مؤشر بات يقلق المستثمرين لاسيما الصغار منهم ما يتطلب ايجاد محفزات ايجابية لاعادة الثقة في البورصة.

وقال المحلل المالي حمد الهاجري إن العديد من المتعاملين اتجهوا إلى أسواق مالية إقليمية مجاورة بشكل مؤقت بحثا عن فرص لتنمية مدخراتهم عوضا عن الركود الذي تتسم به بورصة الكويت خلال هذه الفترة.

وأوضح الهاجري أن ترقب وانتظار المتعاملين لاتمام بيع صفقة (أمريكانا) كان أبرز سمات تعاملات السوق خلال الجلسات الماضية لاسيما وأن كثيرا من أسهم المجموعة كانت محل اهتمام العديد منهم خلال جلسات هذا الاسبوع.

وأشار إلى أن أسهم مجموعة (أمريكانا) وغيرها من مجموعات قيادية هيمنت على إجمالي حركة الأداء العام للسوق.

من جهته قال المحلل المالي محمد الطراح إن تعاملات السوق تشهد منذ منتصف العام الحالي دخولا محدودا ضمن نطاقات ضيقة لكثير من المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية على حركة السوق.

واضاف الطراح أن تلك المحافظ والصناديق تستهدف شرائح معينة تابعة لمجاميع استثمارية بذاتها من أجل رفع بعض مستوياتها السعرية.

وذكر أن الحالة النفسية للمتعاملين لم تعد كما كانت بسبب التراجعات المتتالية التي تشهدها بورصة الكويت منذ شهر رمضان وسط مضاربات وجني أرباح سريعة.

وأفاد بأن كميات الأسهم والصفقات تشير إلى أن الأسهم الرخيصة التي لا تتجاوز قيمتها السعرية 50 فلسا هي من تقود دفة السوق مما يعني أن الشركات التشغيلية الكبيرة تتحرك ببطء شديد وعلى فترات متقطعة.

على صعيد جلسة اليوم الثلاثاء فقد سيطرت وتيرة التراجعات على إجمالي حركة السوق ما انعكس سلبا على المؤشرات السعري والوزني و(كويت 15).

واستحوذت شركات صغيرة مثل (رمال) على صدارة الاسهم الأكثر ارتفاعا و(الاولى) على اكثر الشركات تداولا في ظل غياب الشركات ذات القيم السعرية الأعلى.

وسجل السوق نشاطا على نحو اسهم 22 شركة شهدت ارتفاعات على عكس 54 شركة شهدت انخفاضات ضمن 116 شركة متداولة اليوم.

وكان افصاح البنك الأهلي المتحد محل اهتمام المتعاملين وذلك بشأن موافقة هيئة أسواق المال الكويتية على إصدار صكوك الشريحة الأولى لرأس المال بقيمة لا تتجاوز 200 مليون دولار أمريكي (60ر4 مليون دينار كويتي) وذلك داخل وخارج الكويت.

واستحوذت مكونات مؤشر (كويت 15) على 4ر2 مليون سهم بقيمة نقدية فاقت مليوني دينار تمت عبر 296 صفقة نقدية ليقفل المؤشر في نهاية الجلسة عند مستوى 813ر7 نقطة.

يذكر أن المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية أقفل منخفضا 32ر4 نقطة عند مستوى 5398ر02 نقطة وبقيمة نقدية بلغت نحو 4ر3 مليون دينار من خلال تداول 59ر2 مليون سهم تمت عبر 1745 صفقة.

«كامكو»: العجز في ميزانيات دول مجلس التعاون قد يتخطى 153 مليار دولار في 2016

تراجع عائدات النفط يلقي بظلاله على ميزانيات دول الخليج

توقع تقرير شركة (كامكو) ان يتخطى عجز ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي 153 مليار دولار امريكي خلال الستة الحالية بارتفاع عن مستويات سنة 2015 البالغة 119 مليار نتيجة تراجع العائدات النفطية.

وقال التقرير الصادر اليوم الثلاثاء عن الاداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي ان عجز ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي سيصل إلى ذروته في العام 2016 ثم سيتناقص تدريجيا مع استمرار فجوات الميزانيات على المدى المتوسط.

واضاف ان تراجع عائدات النفط واتساع فجوة الانفاق قد تدفع السعودية الى ان تسجل فجوات كبيرة في ميزانياتها متوقعا ان تسهم المملكة بنسبة 55 في المئة من عجز الميزانيات في المنطقة في العام 2016.

وتوقع ان يستمر عجز الميزانيات على المدى القريب وان يتخطى اكثر من 100 مليار دولار حتى العام 2021 مشيرا الى ان العجز في ميزان الحساب الجاري لدول مجلس التعاون الخليجي في العام 2016 سيرتفع إلى ما نسبته 6ر6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وقال التقرير ان الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون سيتراجع بنسبة 2ر2 في المئة على اساس سنوي ليبلغ 38ر1 تريليون دولار في العام الحالي فيما يعد اقل من مستويات السنوات الخمس السابقة متوقعا في الوقت نفسه نمو هذا الناتج خلال الفترة ما بين الاعوام 2017 و2021.

وعن الكويت قال التقرير ان إجمالي الايرادات الحكومية انخفض بنسبة 39 في المئة على اساس سنوي ليصل الى 15ر1 مليار دينار كويتي في 2016/2015 مقابل 24ر9 مليار دينار في 2015/2014 عازيا هذا التراجع بالدرجة الاولى إلى تراجع عائدات النفط والتي تقلصت بأكثر من النصف على اساس سنوي.

واضاف ان الإيرادات غير النفطية تحسنت بنسبة 79 في المئة على اساس سنوي خلال الفترة نفسها وصولا إلى 4ر3 مليار دينار في حين تراجع الانفاق بنسبة 12 في المئة على اساس سنوي خلال الفترة المذكورة ليبلغ 18ر9 مليار دينار على الرغم من نمو الانفاق الراسمالي 4 في المئة على اساس سنوي.

واوضح التقرير ان التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك الكويتية ارتفعت في نهاية الربع الاول من العام الحالي بنسبة 1ر4 في المئة على اساس ربع سنوي حيث بلغت 7ر33 مليار دينار.

اما بالنسبة للسعودية فقال التقرير ان الناتج المحلي للمملكة بلغ 565ر9 مليار ريال في الربع الاول من العام 2016 بتراجع نسبته 5ر11 في المئة على اساس سنوي مشيرا الى ان الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي تراجع بنسبة 5 في المئة على اساس سنوي خلال نفس الفترة ليصل إلى 3ر444 مليار ريال.

واضاف ان النمو السنوي المتوقع في الامارات تباطأ بنسبة 2ر3 في المئة خلال العام الحالي مقابل النمو الذي حققته في العام 2015 مشيرا الى ان قطر شهدت بدورها نموا في القطاعين العام والخاص حيث شهد القطاع العام نموا بنسبة 2ر8 في المئة فيما نما القطاع الخاص 1ر9 في المئة في الربع الاول من العام الحالي.

وذكر تقرير كامكو ان الناتج المحلي الإجمالي للبحرين تراجع بنسبة 0ر85 في المئة على اساس ربع سنوي في الربع الاول من العام 2016 ليصل الى 2ر9 مليار دينار بحريني في نهاية تلك الفترة عازيا ذلك في الاساس إلى التراجع الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي النفطي والذي فقد ما نسبته 9ر9 في المئة من قيمته على أساس ربع سنوي.

واشار الى ان عمان واصلت تسجيل عجز مالي ربع سنوي على مدار العام 2016 وبلغت قيمة العجز 1ر86 مليار ريال عماني في الربع الثاني من العام 2016 مقابل عجز بقيمة 1ر64 مليار ريال عماني في الربع الاول من العام 2016.

«الوطني»: قطاع المستهلك في الكويت يسجل نموا معتدلا رغم بعض التباطؤ

بنك الكويت الوطني

قال بنك الكويت الوطني ان قطاع المستهلك في الكويت حافظ على متانته رغم بعض التباطؤ اذ ساهمت قوة التوظيف لا سيما للكويتيين في دعم متانة القطاع اضافة الى استمرار نمو بيانات إنفاق المستهلك.

واضاف (الوطني) في موجزه الاقتصادي الصادر امس الثلاثاء عن (قطاع المستهلك) ان القروض الشخصية حافظت على نموها إلا أن وتيرتها بدت متباطئة قليلا خلال النصف الأول من العام 2016 موضحا ان مؤشر ثقة المستهلك استقر بالرغم من ظهور مؤشرات تدل على بعض التراجع مقارنة بالعام الماضي.

وذكر ان وتيرة توظيف الكويتيين حافظت على قوتها نسبيا حيث بلغ متوسط المتقدمين للوظائف المدنية من الكويتيين نحو 4100 شخص خلال الربع الثاني من العام 2016 ويعكس ذلك زيادة ملحوظة إذ كان يبلغ متوسط المتقدمين إلى ثلاثة آلاف قبل عامين.

واوضح ان التوظيف الحكومي استقطب نسبة كبيرة من المتقدمين إذ تضاعف نمو التوظيف الحكومي إلى 2700 شخص خلال الربع الثاني فيما تراجع نمو التوظيف في القطاع الخاص بصورة طفيفة غير انه حافظ على قوته نسبيا ليشكل بذلك ثلث الوظائف المدنية الجديدة.

واشار الى ان بيانات نمو التوظيف في القطاع الخاص استمرت بإظهار تراجع إثر الكشف عن وظائف وهمية فقد تراجع التوظيف في هذا القطاع بنحو 3ر4 في المئة على أساس سنوي في يونيو 2016 إثر إلغاء اكثر من 4 آلاف وظيفة خلال فترة الـ12 شهرا.

واضاف ان هذا التراجع يعزى إلى محاولة السلطات للحد من الوظائف الوهمية التي يتخذها البعض للحصول على دعم العمالة والامتيازات المالية التي تصرف من قبل الحكومة والتي يحصل عليها موظفو القطاع الخاص.

وبين الوطني ان ثبات وتيرة التوظيف ساهم في دعم إنفاق المستهلك إذ ارتفع الإنفاق الائتماني والإنفاق من بطاقات السحب الآلي وأجهزة نقاط البيع بواقع 3ر4 في المئة على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2016.

ولفت الى ان القروض الشخصية شهدت تباطؤا ملحوظا في الأشهر الأخيرة بعد أن شهدت قوة معتدلة في النمو لسنوات عديدة إذ تراجعت التسهيلات الشخصية باستثناء الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية إلى 3ر11 في المئة على أساس سنوي في مايو 2016.

واوضح أن صافي زيادة المتوسط الشهري في تلك القروض تراجع إلى 62 مليون دينار في الأشهر الستة الأخيرة مقارنة بمتوسط العام 2015 والبالغ 104 ملايين دينار فيما شهدت ثقة المستهلك تراجعا ملحوظا خلال العام الماضي رغم بعض التحسن في الربع الثاني من 2016.

واكد ان قطاع المستهلك هو أحد أهم مصادر النمو للاقتصاد الكويتي متوقعا ان يستمر كذلك في العامين 2016 و2017 رغم وجود بعض مؤشرات اعتدال النمو قليلا إذ تساهم كل من قوة التوظيف والرواتب لا سيما الحكومية اضافة إلى الدخل الأسري في دعم هذا القطاع.

«أسواق المال»: التزام 203 شركات بتقارير الحوكمة خلال المهلة القانونية

اعلنت هيئة اسواق المال الكويتية امس الثلاثاء التزام 203 شركات بتقديم تقارير الحوكمة خلال المهلة القانونية من اجمالي 233 شركة معنية بتطبيق الحوكمة اي بمعدل التزام تخطى 87 في المئة.

وقالت الهيئة في بيان صحافي ان 67 شركة استوفت كافة متطلبات تقرير الحوكمة وفق النماذج المعتمدة من الهيئة في حين تم اعادة تلك النماذج الى 126 شركة لاستيفاء ملاحظات الهيئة بشانها في حين تراجع نماذج 10 شركات تمهيدا لبيان الرأي بشان اعتمادها.

وذكرت ان قواعد حوكمة الشركات دخلت حيز النفاذ اعتبارا من 30 يونيو الماضي لافتة الى اعتماد الهيئة منظومة الكترونية متكاملة لتلقي تلك التقارير ضمانا لفاعلية التطبيق وسرية البيانات ومعالجتها وفق افضل الممارسات المهنية المطبقة.

واهابت الهيئة بكافة الشركات المعنية بالالتزام التام وتطبيق تعليماتها بشأن حوكمة الشركات ليس استجابة للقانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وحسب بل لما يحمله هذا الالتزام من فوائد للشركة ومساهميها على حد سواء.

واشادت بكافة الشركات الملتزمة بتقديم تقريرها المطلوب ضمن المهلة المحددة وبصورة خاصة الشركات العشر الأولى منها والتي كانت الأسرع التزاما من ناحية واستوفت تقاريرها البيانات المطلوبة من ناحية أخرى.

وذكرت ان الشركات العشر الأولى هي الصالحية العقارية وكامكو للاستثمار والوطني للاستثمار والمزايا القابضة والقرين لصناعة الكيماويات البترولية ومدينة الأعمال الكويتية العقارية والوطني للوساطة المالية ومشاريع الكويت القابضة والصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن وبيان للاستثمار.

وتاسست هيئة أسواق المال الكويتية وفق القانون (2010/7) الذي اقره مجلس الأمة في فبراير 2010 وتعديلاته والذي بموجبه بتنظيم ومراقبة انشطة الأوراق المالية وتحقيق مبدأ الشفافية والعدالة والكفاءة.

كما تقوم الهيئة أيضا بالزام الشركات المدرجة بتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات وحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة والمخالفة لقانون الهيئة.